



Омбудсман України
Ombudsman of Ukraine

المفوض البرلماني الأوكراني لحقوق الإنسان

تقرير خاص عن الوضع في الأراضي
الأوكرانية التي يحتلها الاتحاد الروسي
مؤقتًا في أوكرانيا

ما هي الأدوات التي يستخدمها الاتحاد
الروسي لاحتلال وإخضاع سكان الأراضي
المحتلة مؤقتًا في أوكرانيا؟

الملخص

مارس 2025

الملخص

يغطي التقرير الفترة منذ بداية عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا في عام ٢٠١٤ ويحلل الأحداث التي أدت إلى احتلال الأراضي الأوكرانية، والممارسات المنهجية لانتهاكات حقوق الإنسان أثناء الاستيلاء على الأراضي الأوكرانية وإدامة السيطرة عليها، وإخضاع السكان المدنيين فيها. وبالإضافة إلى ذلك، يحلل التقرير فعالية رد الدولة الأوكرانية وإجراءاتها المضادة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها

إن التقرير الخاص الصادر عن مفوض البرلمان الأوكراني لحقوق الإنسان بشأن الوضع في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتًا في أوكرانيا هو نتيجة تحليل تجربة احتلال جزء من أراضي أوكرانيا والبحث عن الأنماط المشتركة لتصرفات وسياسات الاتحاد الروسي التي نفذها قبل احتلال شبه جزيرة القرم وبعده، وكيف تم تطبيق هذه الممارسات لاحقًا على أراضي أوكرانيا الأخرى الواقعة حاليًا تحت الاحتلال الروسي

والغرض من التقرير هو تنظيم وتحليل ممارسات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من قبل الاتحاد الروسي كأحد الأدوات الرئيسية للاستيلاء على الأراضي الأوكرانية والحفاظ على السيطرة عليها، وكذلك تطبيق سياسات الدولة المعتدية لإخضاع السكان المدنيين عليها

القسم ١ إجراءات الاتحاد الروسي وسياساته التي سبقت الاحتلال المؤقت لجزء من أراضي أوكرانيا

١،١ قبل وقت طويل من بدء الأعمال العدائية النشطة للاستيلاء على شبه جزيرة القرم وأجزاء من منطقتي دونيتسك ولوهانسك في عام ٢٠١٤، كان الاتحاد الروسي يتبع بشكل منهجي سياسة تحضيرية لمثل هذا الاستيلاء منذ فترة طويلة. وكان الهدف الرئيسي من ذلك هو خلق شعور بالانتماء إلى الاتحاد الروسي لدى المواطنين الأوكرانيين (التاريخ المشترك والثقافة واللغة وما إلى ذلك). للأسف، لا توجد دراسات مفصلة عن تأثير الاتحاد الروسي على مختلف مجالات السياسة العامة لأوكرانيا قبل العدوان المسلح في عام ٢٠١٤. ولدينا مجموعة محدودة للغاية من الدراسات حول ممارسة "الاحتلال المعرفي" - أي استيلاء الاتحاد الروسي على المساحات الإعلامية والثقافية والتعليمية كشرط مسبق، ومرحلة تمهيدية لاحتلال محتمل بمساعدة القوات المسلحة. ويتطلب هذا الأثر تحليلًا ووصفًا مفصلاً

بعد احتلال شبه جزيرة القرم، واصل الاتحاد الروسي ممارسة نفوذه على السكان الأوكرانيين في الأراضي التي تسيطر عليها حكومة أوكرانيا، ولا سيما منطقة خيرسون. وقد مورس هذا التأثير الإعلامي من خلال "الاستيلاء" على ترددات البث الإذاعي على موجات FM.

١،٢ بعد حصول أوكرانيا على الاستقلال، لم يكن هناك انفصال فعلي وتشكيل مجال معلومات خاص بأوكرانيا. وطوال الفترة التي سبقت بدء العدوان المسلح على أوكرانيا، استثمر الاتحاد الروسي موارد كبيرة في تعزيز ودعم المنتج الإعلامي الروسي في أوكرانيا وخلق فضاء إعلامي واحد. وقد تم تسهيل ذلك من خلال بث القنوات التلفزيونية الروسية في أوكرانيا، ووجود القنوات الفضائية الروسية، والإذاعة الروسية، وما إلى ذلك. وبسبب الدعاية للحرب والعنف في عام ٢٠١٤، تم حظر القنوات التلفزيونية الدعائية الروسية في أوكرانيا روسيا ٢٤، القناة الأولى، روسيا ١، زفيزدا، NTV - ١، روسيا ١، Первый канал، روسيا ٢٤، روسيا (بالروسية ستار)، أخبار الحياة، روسيا اليوم وغيرها

١،٣ كان تأثير الثقافة الروسية على المواطنين الأوكرانيين نشطًا جدًا، ولم يتوقف هذا التأثير عندما حصلت أوكرانيا على الاستقلال. وكانت فكرة "الأمة الواحدة"، أي وحدة الشعبين الأوكراني والروسي، ولكن من منظور الأقلية الأوكرانية، هي الفكرة المحورية في السياسة الإنسانية للاتحاد الروسي. كما عمل الاتحاد الروسي بنشاط على ضمان وجوده على أراضي أوكرانيا، ولا سيما في شبه جزيرة القرم

وموّل الاتحاد الروسي بنشاط أنشطة المراكز و"البيوت" الثقافية الروسية في القرم، وأقام العديد من الفعاليات والمهرجانات الثقافية المختلفة في أوكرانيا، بما في ذلك في شبه جزيرة القرم، قبل فترة طويلة من بدء الاحتلال

كانت الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية التابعة لبطريركية موسكو قناة منفصلة للاتحاد الروسي لبيسط نفوذه على أراضي أوكرانيا، بما في ذلك الأراضي المحتلة حاليًا. لم يدن كهنة الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية التابعة لبطريركية موسكو احتلال شبه جزيرة القرم، بل باركوا المعدات العسكرية للاتحاد الروسي. في منطقة دونيتسك، يُعتبر دير الرقاد المقدس سفياتوهرسك لافرا (وهو دير تابع للكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية

وقد تم تمويل العديد من وسائل الإعلام التي تنشر الروايات الروسية بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل الاتحاد الروسي. وبالإضافة إلى القنوات الوطنية، شجّع الاتحاد الروسي على إنشاء وسائل إعلام إقليمية (محلية) تبث الروايات الروسية، خاصة في المناطق الحدودية (إقليمي لوهانسك ودونيتسك). كما يمكن لوسائل الإعلام الإقليمية أن تكون تابعة للشركات الروسية (مثل شركة أليكس للتلفزيون

المشاركة في الدراسة في الاتحاد الروسي، ونشر التأثير على الشباب من خلال الشبكات الاجتماعية الروسية، وتنظيم الألعاب الرياضية العسكرية، وإنشاء ألعاب الكمبيوتر، ولا سيما في المواضيع التاريخية، التي تنطوي على أشكال مختلفة من المواجهة بين أوكرانيا وروسيا، إلخ.

١,٥. كان للاتحاد الروسي أيضا تأثير كبير على الحياة السياسية والعامية في أوكرانيا. فقد انتشر الخطاب المؤيد لروسيا والموقف القائل بأنه لا بديل عن تنمية أوكرانيا مع الاتحاد الروسي وتعزيز عمليات التكامل بين البلدين من خلال الأحزاب السياسية الخاضعة للرقابة. وفيما يتعلق بالجمعيات العامة، من المهم ملاحظة الاتجاه الملحوظ لإنشاء و/أو دعم مختلف منظمات الصيد، ومنظمات القوزاق (قوزاق كوبان، قوزاق الكاتدرائية، إلخ)، والمنظمات العامة لقدامى المحاربين في وكالات إنفاذ القانون والخدمات الخاصة والجيش، والتي تفاعلت بنشاط مع هياكل مماثلة في البلدان السابقة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والتي أصبح أعضاؤها فيما بعد أساسا لمكاتب القادة أثناء الاحتلال.

التابعة لبطيريركية موسكو في سفياتوهرسك بمنطقة دونيتسك) أحد مراكز نشر الروايات الروسية. ووفقًا لتقارير مختلفة، فقد دعم الدير بنشاط غزو الاتحاد الروسي لمنطقة دونيتسك في عام ٢٠١٤: فبالإضافة إلى تنظيم صلوات جماعية لدعم ممثلي الجماعات المسلحة في جمهورية دونيتسك الشعبية، شارك رهبان الدير بشكل مباشر في الأعمال العدائية إلى جانب الجماعات شبه العسكرية الموالية لروسيا.

١,٤. التعليم عامل حاسم في تشكيل الأمة السياسية وضمان استمرارية المعرفة ونقل الروايات التاريخية والثقافية. وقد اتسم التعليم في أراضي شبه جزيرة القرم وأوبلاستي دونيتسك ولوهانسك المحتلتين في عام ٢٠١٤ بالتأثير المنهجي للاتحاد الروسي والاستخدام السائد للغة الروسية في التعليم على جميع المستويات (من مرحلة ما قبل المدرسة إلى مؤسسات التعليم العالي). كانت العديد من فروع المؤسسات التعليمية التابعة للاتحاد الروسي تعمل على أراضي أوكرانيا، بما في ذلك شبه جزيرة القرم، قبل احتلال الإقليم في عام ٢٠١٤. وقد استخدم الاتحاد الروسي طرقًا مختلفة للتأثير على الشباب الأوكراني:

القسم ٢. استخدام الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لإخضاع السكان المدنيين (من الاستيلاء على الأراضي إلى الاستيلاء على السلطة)

٢,١. إن استيلاء الاتحاد الروسي على الأراضي الأوكرانية في عام ٢٠١٤ جاء في إطار سيناريو مختلف عن سيناريو عام ٢٠٢٢ لعدة أسباب: من الأزمة السياسية في أوكرانيا نتيجة هروب الرئيس السابق إلى قدرة الاتحاد الروسي على اتباع سياسة "القوة الناعمة" النشطة في أوكرانيا دون عوائق، ونشر نفوذه في المجالات الإعلامية والسياسية والثقافية والتعليمية لسنوات، إلخ. واستغلت روسيا الاتحادية ضعف أوكرانيا نتيجة هذه التأثيرات وتعمدت إخفاء اندلاع العدوان المسلح بروايات "تقرير مصير السكان"، واستخدام جيشها دون شارات أو حتى تحت ستار المدنيين، واحتلت شبه جزيرة القرم في الوقت نفسه، تم استخدام سيناريو مختلف في الأراضي الشرقية لأوكرانيا - على الرغم من المشاركة الفعلية للقوات المسلحة الروسية في الأعمال العدائية والسيطرة على الأشخاص الذين تولوا فيما بعد مناصب عليا في سلطات الاحتلال، حاولت روسيا الاتحادية إظهار "دعمها" وليس سيطرتها المباشرة على هذه الأراضي، والاعتراف بالكيانات "المستقلة" و"استقلالها". أما في عام ٢٠٢٢، فقد اختار الاتحاد الروسي سيناريو مختلف، حيث لم يخفِ عدوانه المسلح بشكل مباشر

٢,٢. تم تنفيذ مقاومة السكان المحليين في الأراضي التي يحتلها الاتحاد الروسي في كل من عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢٢. وكان الفارق الأكبر هو الشعور بالدعم والقدرة على الاعتماد على هياكل الدولة والسلطات المحلية في حال اتخاذ قرار المقاومة. فمع وجود موقف واضح لا لبس فيه من الدولة بشأن حقيقة عدوان الاتحاد الروسي وضرورة مقاومة الهجوم الروسي، شعر السكان المحليون بثقة أكبر في إمكانية ونجاح مقاومتهم المحلية

٢,٣. كانت الهجمات ضد المدنيين والهياكل الأساسية المدنية والهجمات العشوائية التي لم تأخذ في الحسبان الضرر الذي يمكن أن تلحقه بالمدنيين من أولى أدوات الغزو الروسي، إذ لم تكن تتطلب سيطرة مسبقة على الإقليم. فقصف مستشفى الولادة رقم ٣ والمستشفى في ماريوبول، والغارة الجوية على مسرح ماريوبول الدرامي، والقصف المتكرر للمناطق السكنية في تشيرنيهيف، ونقطة توزيع المساعدات الإنسانية في خاركييف بعد بدء الغزو الشامل، لم تكن أهدافها العسكرية هي التي تملئها الأهداف العسكرية. ولم يتم إخفاء وضع هذه الأهداف باعتبارها مدنية، وكذلك حقيقة وجود عدد كبير من المدنيين فيها. كانت الهجمات على هذه المنشآت وسقوط ضحايا من المدنيين نتيجة متوقعة ومرغوبة لممثلي الاتحاد الروسي، و"عقابًا" على عدم الامتثال وتحذيرًا من استمرار الهجمات نفسها إذا لم يتم الاستيلاء على الأراضي. بالإضافة إلى ذلك، كانت هذه الهجمات هي الوسيلة الأولى للاستيلاء على المستوطنات من خلال التهريب وحرمان السكان المحليين من الحصول على الاحتياجات الأساسية مثل الماء والكهرباء والتدفئة والاتصالات

٢,٤. ومن أجل حماية قواتهم المسلحة ومنع المقاومة الفعالة من الجانب الأوكراني، استخدم ممثلو الاتحاد الروسي أيضًا ممارسة الدروع البشرية. فقد نشر الجيش الروسي نفسه مع معدات عسكرية ووضعه في مناطق سكنية قريبة من أهداف مدنية. وفي الوقت

من المرجح أن ارتفاع مستوى العنف الذي مارسه الجيش الروسي لإخضاع السكان بسرعة كان بسبب هذه الاعتبارات: في ظل وجود مقاومة الدولة ونتيجة للمقاومة المحلية التي كان من الممكن أن تتطور إلى مقاومة طويلة الأمد، اختار الاتحاد الروسي أساليب القمع الوحشي لأي مظاهر عدم الولاء

ومنذ بداية الغزو الشامل غير معروفة بسبب محدودية الوصول إلى الأراضي المحتلة في أوكرانيا وأراضي الاتحاد الروسي، ولا يمكن تأكيد أرقام ٥,٤ مليون "لاجئ"، بما في ذلك ٧٤٤,٠٠٠ طفل، التي تحدثت عنها المصادر الرسمية للاتحاد الروسي. على الرغم من التبرير العلني لهذا النزوح على أنه "إجلاء"، إلا أن النزوح لم يستوفِ متطلبات القانون الإنساني الدولي وتم تنفيذه دون أي أسس مصرح بها.

٢,٩. ركز الاتحاد الروسي بشكل منفصل على التهجير القسري والترحيل القسري للأطفال الأوكرانيين. ووفقاً للبيانات الأوكرانية، يُعتبر أن ٥٤٦ ١٩ طفلاً قد تم ترحيلهم و/أو نقلهم قسراً، ولكن من المرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى من ذلك بكثير. وقد تم تنفيذ عمليات الترحيل والنقل القسري للأطفال تحت ذرائع مختلفة، مثل "الإجلاء" و"العلاج الطبي" وإرسالهم إلى المعسكرات. بالإضافة إلى ذلك، وبعد الترحيل، يتعرض الأطفال الأوكرانيون أيضاً بعد الترحيل إلى التهجير القسري ونقلهم إلى عائلات روسية. ويتم تهجير الأطفال وترحيلهم بهدف رئيسي هو تدمير هويتهم الأوكرانية وتحويلهم إلى روس.

٢,١٠. وبعد الاستيلاء على الإقليم، أصبحت الاعتقالات غير القانونية وحالات الاختفاء القسري إحدى الوسائل الأولى للسيطرة على السكان المحليين. ففي عام ٢٠١٤، اعتُقل بنشاط في شبه جزيرة القرم الأشخاص الذين شاركوا في احتجاجات سلمية في مختلف مدن شبه الجزيرة وأعدوا لها. وكان الوضع مماثلاً في شرق أوكرانيا، حيث تم احتجاز السكان المحليين في المناطق المحتلة في منطقتي دونيتسك ولوهانسك بشكل غير قانوني للاشتباه في "التجسس" ودعم الجيش الأوكراني، وما إلى ذلك. وخلال الغزو الواسع النطاق، توسعت هذه الممارسة. واستهدف الاتحاد الروسي مجموعات محددة: العسكريون السابقون، بما في ذلك المشاركون في عملية مكافحة الإرهاب، والسلطات المحلية، والمدافعون عن حقوق الإنسان والنشطاء، وكذلك أولئك الذين اعتبرهم الاتحاد الروسي أنهم يعبرون عن دعمهم لأوكرانيا بطريقة أو بأخرى. ونظراً لعدم وجود سيطرة طويلة الأجل على الإقليم في ذلك الوقت، فقد تم احتجاز هؤلاء الأشخاص في "أماكن احتجاز عفوية"، حيث كانت ظروف الاحتجاز غير ملائمة وتصل إلى حد المعاملة اللاإنسانية. إن عمليات الاحتجاز غير القانوني وحالات الاختفاء القسري للسكان المحليين هي سياسة متعمدة من قبل الاتحاد الروسي تهدف إلى تحقيق عدة أهداف: السيطرة على تلك المجموعات من السكان التي يمكن أن تحفز على مقاومة الاحتلال والضغط على السكان المحليين بأكملهم وتخويفهم من خلال إظهار ما يمكن أن يحدث لمن يُنظر إليهم على أنهم معارضون للسلطات الروسية في الإقليم.

نفسه، قيّدوا أيضاً قدرة المدنيين على مغادرة هذه المناطق، مما أجبرهم على البقاء في منازلهم، مما عرضهم للخطر.

٢,٥. كانت إحدى وسائل السيطرة على السكان المحليين والإبقاء على السيطرة على الأراضي المستولى عليها فقط هي تقييد القدرة على مغادرة الأراضي. وقد بدأت هذه الممارسة أيضاً في عام ٢٠١٤. فقد فرض ممثلو الاتحاد الروسي قيوداً على حركة الأشخاص من وإلى شبه جزيرة القرم المحتلة وفقاً لتشريعات الهجرة الروسية الموسعة بشكل غير قانوني، وهي قيود أقرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأنها تشكل انتهاكاً للحق في حرية التنقل. وبعد الغزو الواسع النطاق، أُطلق ممثلو الاتحاد الروسي النار على قوافل الإجلاء حتى بعد التوصل إلى اتفاقات بشأن تنظيمها وأطلقوا النار على المدنيين الذين حاولوا الإجلاء من تلقاء أنفسهم. وكان من المظاهر الأخرى لهذا الانتهاك حظر مغادرة المستوطنة، حتى داخل الأراضي التي يسيطر عليها ممثلو الاتحاد الروسي، ولا سيما إذا كانت هذه المغادرة ضرورية لأغراض إنسانية أو حيوية، مثل الحصول على الرعاية الطبية أو الأدوية.

٢,٦. وأصبح توريد المعونة الإنسانية أيضاً وسيلة للتحكم في ولاء السكان المحليين لممثلي الاتحاد الروسي واختبارها. ومن خلال تقييد توريد السلع الإنسانية من جانب أوكرانيا والمنظمات الدولية واحتجاز الأشخاص الذين يحاولون إيصال المساعدات الإنسانية، خلق الاتحاد الروسي فراغاً في السلع الأساسية، مما أجبر السكان المحليين على الاعتماد كلياً على المخزونات الموجودة والاعتماد على المساعدات الروسية.

٢,٧. لقد انطوى نظام "التصفية" الذي استخدمه الاتحاد الروسي منذ بداية الغزو الشامل على عدد من الانتهاكات، بما في ذلك الحق في الخصوصية من خلال جمع البيانات الشخصية بشكل مفرط وغير لائق، وطول الإجراءات غير المبرر والضغط النفسي، والاحتجاز غير القانوني والاختفاء القسري، وسوء المعاملة والتعذيب، والعنف الجنسي. تهدف جميع أنواع "الفلتر" التي يقوم بها ممثلو الاتحاد الروسي إلى تقييد الحركة وتحديد الأفراد الذين يرى الاتحاد الروسي أنهم يشكلون أو قد يصبحون عقبة أمام توطيد السيطرة الروسية على الأراضي بسبب موقفهم.

٢,٨. وكان هناك نوع آخر من السيطرة على حركة السكان المحليين في الأراضي المحتلة وتصرفاتهم يتمثل في النقل القسري للأوكرانيين داخل الأراضي المحتلة وترحيلهم إلى الاتحاد الروسي وجمهورية بيلاروس. إن الأعداد الدقيقة للذين تم تهجيرهم وترحيلهم قسراً قبل

يتمركز فيها الجيش الروسي. كما تم تسجيل مثل هذه الحالات في بداية العدوان المسلح في عام ٢٠١٤ في شبه جزيرة القرم وفي الأراضي المحتلة في منطقتي دونيتسك ولوهانسك. وعلى الأرجح، فإن عمليات القتل والإعدام خارج نطاق القضاء نفذها ممثلو الاتحاد الروسي من أجل منع أي تهديد حقيقي أو متصور قد يشكله السكان المحليون على ممارسة السلطة في الأراضي المحتلة. كما كانت عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء بمثابة تحذير للآخرين في الأراضي التي يسيطر عليها الاتحاد الروسي من العواقب المحتملة للمقاومة. ويمكن أن تكون عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء للأفراد الذين سبق أن تعرضوا للاحتجاز غير القانوني والتعذيب عقاباً لهم على رفضهم التعاون، أو وسيلة للقضاء على هؤلاء الأفراد أو لإخفاء وقائع جرائم أخرى ارتكبها ممثلو الاتحاد الروسي.

٢,١٣ وكان أحد الأهداف المنفصلة للهجمات التي شنها الاتحاد الروسي أثناء الاستيلاء على الأراضي خلال الغزو الشامل هو الهجوم على الأشخاص الذين يتمتعون بسلطة ونفوذ رسميين وغير رسميين على المجتمعات المحلية (ممثلو الحكومات المحلية وإدارات الدولة والناشطون وغيرهم). وخلافاً للممارسات السابقة، لم يستخدم الاتحاد الروسي هذه الممارسة على نطاق واسع في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ويرجح أن يكون التفسير هو الفرضية التي سبق ذكرها أعلاه، وهي أن الاتحاد الروسي في عام ٢٠١٤ رسّخ سلطته في الأراضي المحتلة دون تطبيق الممارسة المنهجية المتمثلة في اضطهاد ممثلي الحكومات المحلية. إلا أنه في عام ٢٠٢٢، وبعد أن قلت وسائل التأثير في إطار استخدام القوة الناعمة، وبعد أن واجهت مقاومة على المستوى المحلي، والتي كانت تستند إلى الموقف الواضح للحكومة المركزية بشأن ضرورة التصدي للعدوان المسلح، ركزت روسيا الاتحادية على الضغط على السلطات المحلية وملاحقتها بأي وسيلة ضرورية. وأعطى ممثلو الاتحاد الروسي الأولوية لدعم السلطات المحلية من خلال الترغيب أو التهيب. وفي حالة رفض السلطات التعاون، تم احتجازهم بشكل غير قانوني أو محاولة إجبارهم على التعاون، باستخدام أفراد أسرهم كرهائن. كما تم استخدام احتجاز السلطات أيضاً لعزلهم عن المجتمع المحلي، مما خلق شعوراً بانعدام الأمن بين السكان المحليين وغياب أي سيطرة على شؤون المجتمع المحلي غير الحكومة الروسية. كانت هذه الإجراءات تهدف إلى الانتقال إلى المرحلة التالية من إخضاع السكان المحليين - إنشاء إدارة مدنية تصبح وسيلة لتنفيذ السياسات الروسية على المستوى المحلي في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتاً.

٢,١١ كانت الاعتقالات غير القانونية مصحوبة بشكل منهجي بالتعذيب أو سوء المعاملة. ولم تكن هذه الممارسات جديدة أيضاً في عام ٢٠٢٢ - فقد سُجّلت حالات تعذيب عديدة أثناء الاحتجاز غير القانوني وبعده وحالات اختفاء قسري في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتاً منذ عام ٢٠١٤. وعلى وجه الخصوص، تعرض النشطاء في شبه جزيرة القرم، بعد اختطافهم من قبل ممثلي الاتحاد الروسي، للاحتجاز في الأقبية والضرب والتعذيب بأساليب أخرى من التعذيب. كما وقعت عمليات احتجاز وتعذيب غير قانونية للسكان المحليين والمواطنين الأوكرانيين الذين تم احتجازهم عند نقاط التفتيش التي تدخل الأراضي المحتلة في الأراضي الشرقية. ومن أكثرها شهرة لظروف الاحتجاز وشدة التعذيب هو مركز الاحتجاز غير القانوني "إيزولياتسيا" في دونيتسك. ولم تكن الظروف العامة للاحتجاز تفي بالحد الأدنى من المتطلبات. فقد كان يتم تعذيب المحتجزين نفسياً مثل إجبارهم على ترديد الأناشيد والأغاني الروسية (مثل «كاتيوشا»)، والتخويف والتأثير على المحتجزين من خلال معاناة الآخرين - وكان التعذيب يتم حتى يتمكن المحتجزون الآخرون في الزنازين من سماع صراخهم. كما استخدم ممثلو الاتحاد الروسي أساليب التعذيب التي كانت تتكرر في مناطق مختلفة، وبالتالي تحت قيادة مختلفة. وكان التعذيب في جميع المناطق مصحوباً دائماً تقريباً باستجابات في جميع المناطق، وكانت له أهداف محددة: الحصول على معلومات عن القوات المسلحة الأوكرانية، وعن أفراد من السكان المحليين الذين يدعمون أو قد يدعمون القوات المسلحة الأوكرانية، وإقناع المحتجزين، بمن فيهم ممثلو السلطات المحلية، بالتعاون، والتخويف ومنع أي مقاومة أخرى، وكوسيلة للعقاب على الدعم الحقيقي أو المتصور لأوكرانيا أو مقاومة الاحتلال. ومع ذلك، قد يمارس الاتحاد الروسي التعذيب كممارسة سادية، دون أي غرض محدد.

٢,١٢ كما كانت عمليات القتل والإعدام خارج نطاق القضاء جزءاً من توطيد السيطرة على الأراضي المحتلة وكانت منهجية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك عمليات القتل والإعدام خارج نطاق القضاء التي ارتكبها ممثلو الاتحاد الروسي في بوتشا والتي كوفتوا فيما بعد من قبل رئيس الاتحاد الروسي علي "صمودهم وشجاعتهم" بمنحهم لقب "لواء الحرس". ومع ذلك، لم يكن هذا اللواء بالذات هو الوحيد الذي ارتكب هذه الجريمة للسيطرة على السكان المحليين وترهيبهم - فقد تم تسجيل حالات قتل وإعدام خارج نطاق القانون في ظروف مختلفة في جميع مناطق أوكرانيا التي كان

القسم ٣ الممارسات المنهجية لانتهاكات حقوق الإنسان مع استمرار السيطرة على الأراضي (انتهاكات جسيمة وسياسات)

٣,١ لم يعتبر الاتحاد الروسي احتلال الأراضي الأوكرانية في عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢٢ احتلالاً مؤقتاً. خلافاً لقواعد القانون الدولي الإنساني التي تهدف إلى ضمان الطابع المؤقت لنظام الاحتلال، مثل حظر فرض تشريعاته الخاصة، والتدخل غير الضروري في إدارة الإقليم، وما إلى ذلك. ويتمثل الهدف الرئيسي والنهائي لهذه الانتهاكات في "دمج" سكان الأراضي المحتلة مؤقتاً في أوكرانيا في الواقع القانوني للاتحاد الروسي، وضمان السيطرة الكاملة على السكان المدنيين في الأراضي المحتلة، وتحويلهم إلى "روس جدد"، وقطع علاقاتهم مع دولة أوكرانيا، والطرد المادي من الأراضي المحتلة لمن لا يدينون بالولاء ولم يخضعوا للاتحاد الروسي وسلطات الاحتلال.

٣,٢ إن إجراء ما يسمى بالاستفتاءات غير القانونية بشأن وضع الأراضي المحتلة (جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، ومدينة سيفاستوبول، وكذلك الأراضي المحتلة لأجزاء من مناطق دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريزهيا)، التي تتعارض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي والتشريعات الأوكرانية على حد سواء، مثال حي على استخدام الاتحاد الروسي للمؤسسات الديمقراطية لإضفاء الشرعية على أعماله غير القانونية. بالإضافة إلى الدمج الفعلي غير القانوني لهذه الأراضي في أراضي، قام الاتحاد الروسي بتوسيع نطاق تطبيق تشريعاته وسياساته ونظام حكمه في جميع مجالات الحياة في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتاً ليشمل الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتاً، وأنظمتها الخاصة في مجالات العدالة والضرائب والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية وتنظيم الملكية الخاصة والتعليم والعمالة وتوزيع عملته وتنظيم الجمارك، بما في ذلك تغيير المنطقة الزمنية.

٣,٣ وتشكل السيطرة على هوية السكان المحليين مجالاً منفصلاً من مجالات التأثير. وتهدف بعض الانتهاكات المتعلقة بحرية التعبير، والوصول إلى المعلومات، والقدرة على استخدام اللغة والثقافة الأوكرانية، ولا سيما في أوساط الأطفال والشباب، إلى حظر إظهار الهوية الأوكرانية، وعلى المدى الطويل، إلى تدمير

٣,٤ وبولي الاتحاد الروسي اهتماماً خاصاً لتقييد الحرية الدينية، وبيروتها أيضاً كجانب من جوانب الهوية الأوكرانية. فبالإضافة إلى تدمير المباني الدينية، ينتهج الاتحاد الروسي سياسة اضطهاد بعض الطوائف والشخصيات الدينية في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتاً؛ فالمباني الدينية تتعرض "للمداهمات"، ويجري تسجيل حضور المؤمنين في القداسات، ويتم الاستيلاء على المباني التابعة للطوائف ونقلها إلى منظمات أو مؤسسات روسية أخرى. ويعلن الاتحاد الروسي بعض الطوائف الدينية "متطرفة"، مثل شهود يهوه وحزب التحرير الإسلامي.

٣,٥ إن الاتحاد الروسي، الذي يهدف إلى دمج الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتاً في أراضيه بشكل كامل وحتمي وجعل عودتها إلى السيطرة الأوكرانية أمراً مستحيلًا، يركز على تحويل جميع سكان هذه الأراضي إلى روس. ويخلق الاتحاد الروسي ظروفًا للسكان المدنيين يستحيل في ظلها العيش في الأراضي المحتلة دون الحصول على جواز سفر روسي والاندماج في الواقع القانوني للاتحاد الروسي. ويصبح الأشخاص الذين لا يملكون مثل هذه الوثيقة "أجانب" بحكم الأمر الواقع على أراضيهم مع زيادة الاهتمام من قبل الأجهزة الخاصة في الاتحاد الروسي، وتقييد حق الإقامة، دون إمكانية الحصول على الحماية الطبية والاجتماعية، وتقييد أو حرمان من حقوق الملكية والتعليم والعمل، إلخ. وبهذه الطريقة، يعمل الاتحاد الروسي أيضاً على تغيير التركيبة الديموغرافية للسكان - بإجبار أولئك الذين لا يوافقون على الحصول على جواز سفر ولا يمكنهم البقاء على قيد الحياة بدونها على المغادرة، وإجبار من "يبقون على" إثبات الولاء.

الروسية، باستخدام تشريعات "مكافحة التطرف" و"مكافحة الإرهاب" وغيرها من التشريعات القمعية، والتعذيب، والحرمان من الحرية، والحق في الدفاع، والحق في محاكمة طبيعية وعادلة، وما إلى ذلك. بعض الأفراد الذين تم اعتقالهم بشكل غير قانوني واحتجازهم بشكل مخالف للإجراءات القانونية تم توجيه تهم رسمية لهم في نهاية المطاف. ومن بين أوجه الحرمان الإضافية لسبل الانتصاف مصادرة نقابة المحامين في الأراضي المحتلة مؤقتًا في أوكرانيا - لممارسة مهنة المحاماة في شبه جزيرة القرم منذ عام ٢٠١٤، وبعد الدمج غير القانوني لجميع الأراضي الأخرى في الاتحاد الروسي، وفي جميع الأراضي المحتلة مؤقتًا في أوكرانيا، يجب أن يكون الشخص حاصلًا على الجنسية الروسية وأن يجتاز امتحان التأهيل لمعرفة القانون الروسي. في الوقت نفسه، يواجه المحامون الذين يتولون الدفاع عن المواطنين الأوكرانيين ضد الاضطهاد بدوافع سياسية من قبل الاتحاد الروسي ضغوطات وملاحقات من قبل سلطات الاحتلال نفسها

٣,٨. قام الاتحاد الروسي بنقل التعليم، شأنه في ذلك شأن مجالات الحياة الأخرى في الإقليم المحتل، إلى معاييره بالكامل وإدماجه في نظامه الوطني. وفي شبه جزيرة القرم، تم تطبيق نظام التعليم الروسي على جميع المستويات في القرم بموجب قانون صدر في أيار/مايو ٢٠١٤، وبدأ تطبيق الانتقال في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وكان من المفترض أن تعمل جميع المدارس في الأراضي المحتلة مؤقتًا في أوكرانيا اعتبارًا من بداية العام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ وفقًا للمعايير التعليمية الروسية. ويعني إدخال المعايير الروسية عمليًا تدمير اللغة والثقافة الأوكرانية؛ واستبدال الكتب المدرسية الأوكرانية بأخرى روسية؛ وحظر تدريس مواد الدراسات الأوكرانية، بما في ذلك تاريخ أوكرانيا، وتشويه تاريخ أوكرانيا وتاريخ تيار القرم؛ والاستبدال الجزئي للمعلمين الذين عملوا في القرم بمعلمين روس و"إعادة التثقيف" الأيديولوجي للنشط للمعلمين. وفي الوقت نفسه، ومنذ بداية الاحتلال، لم يقتصر الاتحاد الروسي على السيطرة على التعليم الرسمي فقط في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتًا في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتًا، بل أولى اهتمامًا كبيرًا للتعليم غير الرسمي، ولا سيما التعليم الوطني. ولتحقيق هذه الغاية، تم افتتاح فصول "التلامذة" في المدارس، وعقدت بشكل "منهجي ومنتظم" محادثات حول المهم " (بالروسية) Разговоры о важном" لتبرير العدوان المسلح ضد أوكرانيا، ونظمت اجتماعات وفعاليات لتكريم المشاركين فيما يسمى "العملية العسكرية الخاصة". نشرت روسيا في الأراضي المحتلة منظومة من الحركات العسكرية الشبابية التي تهدف إلى تنشئة الأطفال ليصبحوا جنودًا في المستقبل - الحركة الأولى (بالروسية) اعتبارًا من نهاية عام ٢٠٢٣، ("Движение первых")

٣,٦. يجوز للأشخاص الذين يحصلون على جواز سفر مواطن من الاتحاد الروسي أن يصبحوا عرضة للخدمة العسكرية. ونتيجة لذلك، حدثت حالات عديدة لتجنيد المدنيين في الأراضي المحتلة للقتال ضد بلدهم. وقد تم توسيع نطاق التجنيد العسكري في الاتحاد الروسي ليشمل أراضي جمهورية القرم ذات الحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول منذ بداية الاحتلال في عام ٢٠١٤، وخلال هذه الفترة، تم تنفيذ ٢٠ حملة تجنيد إجباري انتهت آخرها في ٢١ ديسمبر ٢٠٢٤، وتم تجنيد ما لا يقل عن ٥٠,٠٠٠ من سكان القرم، معظمهم على الأرجح من المواطنين الأوكرانيين، في القوات المسلحة للاتحاد الروسي. وعلى الرغم من وهم "استقلال" ما يسمى "جمهورية لوهانسك الشعبية/جمهورية دونيتسك الشعبية"، فقد قام الاتحاد الروسي بتجنيد السكان المحليين للمشاركة في قواته المسلحة. وقد تم إخضاع سكان المناطق المحتلة في منطقتي دونيتسك ولوهانسك لـ"التعبئة العامة"، التي أعلن عنها رؤساء إدارات الاحتلال في الأراضي المحتلة في منطقتي دونيتسك ولوهانسك في اليوم نفسه - ١٩ فبراير ٢٠٢٢. ووفقًا لمخابرات الدفاع الأوكرانية، فقد قامت روسيا الاتحادية منذ بداية عام ٢٠٢٢ بتعبئة ٥٥,٠٠٠ إلى ٦٠,٠٠٠ جندي في جيشها في الأراضي المحتلة مؤقتًا في أوكرانيا. وتفيد المصادر الروسية أنه تم حشد ٧٩,٨٠٠ شخص في ما يسمى بجمهورية لوهانسك الشعبية/جمهورية دونيتسك الشعبية. إن إكراه السكان المحليين في الأراضي المحتلة مؤقتًا في أوكرانيا على الخدمة في القوات المسلحة الروسية والمشاركة في الأعمال العدائية ضد دولتهم يتم من أجل زيادة احتياطي التعبئة وعدد القوات المسلحة للاتحاد الروسي، وكذلك من أجل مزيد من السيطرة والترهيب. وكذلك، من خلال وسائل الدعاية للخدمة في القوات المسلحة للاتحاد الروسي، ولا سيما الموجهة للأطفال، يتم تشكيل رؤية مشوهة لدى السكان المحليين عن أسباب ومسار العدوان المسلح الروسي على أوكرانيا

٣,٧. ظهر النظام القضائي الروسي في إقليم القرم المحتل مؤقتًا في عام ٢٠١٤، وفي عام ٢٠٢٢ تم توسيع نطاقه ليشمل جميع الأراضي الأخرى في أوكرانيا المحتلة قبل ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ وبعده. على أقل تقدير، فإن النظام القضائي الذي أنشأته روسيا في شبه جزيرة القرم المحتلة قد اعترفت به المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على أنه ليس "منشأ بموجب القانون" بالمعنى المقصود في المادة ٦ من اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية

ويحاول الاتحاد الروسي إضفاء الشرعية على العنف الجماعي السابق من خلال "تطبيع" وإخضاع المضطهدين لإجراءات أنظمة إنفاذ القانون والقضاء

لها، أو التي لا يُعرف أصحابها أو التي تخلوا عنها. في نهاية مارس ٢٠٢٤، تم إدخال إجراء الاستيلاء على الممتلكات "التي لا مالك لها" في الأراضي المحتلة مؤقتًا في مناطق دونيتسك ولوهانسك وزابوريزهيا وخيرسون. وتنص اللوائح المعتمدة حديثًا على أنه يجب على مالكي العقارات السكنية الواقعة في المناطق المعنية تسجيل ملكيتهم للعقارات السكنية في "Единый - "سجل الدولة الموحد للعقارات" (بالروسية "Единый государственный реестр недвижимости") في الاتحاد الروسي. إذا لم يتم إجراء القيد ذي الصلة في السجل، أو إذا كان العقار يحمل علامات "عدم وجود مالك" (عدم الاستخدام، عدم دفع فواتير الخدمات خلال العام)، يتم الاستيلاء عليه (الاستيلاء عليه). تُعد سياسة الملكية في الاتحاد الروسي وسيلة إضافية لمنع الأشخاص من البقاء في الأراضي المحتلة مؤقتًا في أوكرانيا دون الحصول على وثائق روسية، وكسب الدخل دون العمل في شركة روسية، والاحتفاظ بملكية الممتلكات دون إعادة تسجيلها بموجب الإجراء الروسي. وتهدف جميع هذه التدابير إلى ترسيخ الوجود الروسي في الأراضي المحتلة مؤقتًا في أوكرانيا.

٣,١١ ومن أدوات تأثير الاتحاد الروسي الطويل الأجل على الأراضي المحتلة مؤقتًا في أوكرانيا تدمير الروابط التجارية والاقتصادية الأوكرانية مع أوكرانيا. ففي جميع الأراضي المحتلة مؤقتًا في أوكرانيا، بعد الاستيلاء على الأراضي، أدت إجراءات الاتحاد الروسي لغزوها، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى إزاحة الأعمال التجارية المحلية واستبدالها بأخرى روسية، فضلًا عن الممارسات المنهجية لتأميم أو مصادرة ممتلكات الدولة أو الكيانات التجارية الأوكرانية. بعد بدء الغزو الشامل، شهدت الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتًا ضغوطًا ممنهجة على الأعمال التجارية. بدأت سلطات الاحتلال الروسي بإجراء "عمليات تفتيش" على الشركات الأوكرانية ومطالبتها بإعادة التسجيل وفقًا للقانون الروسي. وفي حالة رفض إعادة التسجيل، يتم فرض حظر على بيع هذه المنتجات، ويمكن تأميم الشركة نفسها وممتلكاتها. وقد تعرضت بعض الشركات، بما في ذلك الشركات الزراعية، للنهب. وقد أدخل الاتحاد الروسي الروبل في الأراضي المحتلة بشكل مفاجئ، ليحل محل الهريفنيا في التعاملات النقدية، إلى جانب حظر استخدام الهريفنيا عند شراء وبيع المواد الغذائية والأدوية. تم دفع المعاشات التقاعدية والمساعدات المالية وما إلى ذلك بالروبل. كما تلقت الشركات الصغيرة التي كانت تستخدم الهريفنيا في معاملات الدفع تهديدات من إدارة الاحتلال. وبناءً على ذلك، اجتمعت هذه العوامل وغيرها من العوامل الأخرى لخلق بيئة غير مواتية، أو حتى تجعل من المستحيل تطوير وإدارة الأعمال التجارية، خاصة تلك التي لا تخضع مباشرة للمحتلين.

تعمل فروع هذه المنظمة في جميع مناطق روسيا وفي الأراضي المحتلة مؤقتًا في أوكرانيا)، يونارميا (بالروسية في عام ٢٠٢٢، خصص "Юг молодой"، "Юнармия" الاتحاد الروسي ٦٧ مليار روبل للتربية الوطنية، وهو ما يزيد بأربعة أضعاف عن عام ٢٠٢٢. كل هذا يهدف إلى تثقيف جيل جديد من سكان الأراضي المحتلة، وتدمير هويتهم الأوكرانية واستبدالها بالولاء للاتحاد الروسي والوعي بأنفسهم كمواطنين روس.

٣,٩. كان الاستيلاء على الفضاء الإعلامي والموارد الإعلامية إحدى الخطوات الأولى في ترسيخ الاحتلال. فالإتحاد الروسي يستبدل وسائل الإعلام الأوكرانية بوسائل الإعلام الروسية التي تبث روايات دعائية؛ ويحظر ويضطهد المعارضة والاختلاف العلني مع تصرفات الاتحاد الروسي؛ ويعرض الصحفيين المستقلين للملاحقة الجنائية والترحيل والترهيب والاعتقال والقتل. كما فرض الاتحاد الروسي سيطرته على طريقة الوصول إلى المعلومات ذاتها - فقد تم تعليق عمل مزودي خدمة الإنترنت الأوكرانيين وشبكات التلفزيون والإذاعة عبر الهاتف المحمول في الأسابيع الأولى من الغزو الشامل. وبدلاً من ذلك، ظهرت الشبكات الروسية في الأراضي المحتلة مع حجب الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك فيسبوك وتويتر، والمواقع الإخبارية الأوكرانية ومحرك البحث جوجل. إن الاستيلاء على الفضاء المعلوماتي والموارد الإعلامية، واستبدال وسائل الإعلام الأوكرانية بالدعاية الروسية، وحظر وملاحقة المعارضة والاختلاف العلني مع تصرفات الاتحاد الروسي، وإقصاء الصحفيين المستقلين من خلال اضطهادهم وترحيلهم واعتقالهم وقتلهم، تهدف إلى خلق رواية واحدة للأحداث، ورؤية واحدة للعدوان الروسي على أوكرانيا، وتاريخ العلاقات الروسية الأوكرانية، واستحالة الوصول إلى مصادر بديلة للمعلومات. تسمح السيطرة على مجال المعلومات للاتحاد الروسي بالتلاعب بالرأي العام وخلق صورة الخطر و"التهديد النازي" وموقف الدفاع عن الاتحاد الروسي ضد "الغرب الجماعي" وأوكرانيا، وزيادة الرفض والخوف من الأوكرانيين في الأراضي التي تسيطر عليها أوكرانيا.

٣,١٠ ويشكل الاستيلاء على الممتلكات وسيلة أخرى يستخدمها الاتحاد الروسي بنشاط للسيطرة على الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتًا وعلى السكان المحليين منذ عام ٢٠١٤. فبالإضافة إلى مصادرة وتأميم الممتلكات المملوكة لدولة أوكرانيا، استهدفت سلطات الاحتلال أيضًا ممتلكات المؤسسات الخاصة الكبيرة، وكذلك الممتلكات الخاصة للسكان المحليين. تم تطبيق ممارسة الاستيلاء على الممتلكات "التي لا مالك لها" في الأراضي المحتلة مؤقتًا في منطقة دونيتسك في عام ٢٠٢١، حيث تم الاعتراف بالممتلكات التي لا مالك

قطع الروابط بين السكان المحليين في الأراضي المحتلة مؤقتًا وما يسمى بأوكرانيا، وإقناعهم بأنه لا عودة إلى الوراء وأن عودة الحكومة الأوكرانية إلى هذه الأراضي ستعني مسؤولية جميع من بقوا فيها. تهدف السياسة الديموغرافية العدوانية للاتحاد الروسي أيضًا إلى قطع العلاقات. فبالإضافة إلى عمليات الترحيل والتهجير القسري المذكورة أعلاه، وكذلك التهجير القسري للسكان المحليين، تشجع روسيا بنشاط الشباب المحليين على الانتقال إلى أراضيها لمواصلة تعليمهم. وبالإضافة إلى تشجيع المواطنين الأوكرانيين على مغادرة الأراضي المحتلة وإجبارهم على ذلك، تنتهج روسيا الاتحادية أيضًا سياسة نشطة لإعادة توطين مواطنيها في هذه الأراضي منذ بداية الاحتلال على الأقل. وتشجع روسيا بنشاط مواطنيها على الانتقال إلى الأراضي المحتلة من خلال إطلاق برامج حكومية مثل "زيمسكي فراتشيك" و"زيمسكي أوتشيتل" و"زيمسكي دياكتيف كولتوري" (بالروسية: «Земской доктор», «Земской учитель», «Земской деятель культуры»). كما توفر البرامج للمواطنين الروس مساكن من "أموال الدولة" ومليون ربل كمساعدة مالية لمرة واحدة. كما يتم تقديم مزايا للشركات الروسية التي تنقل موظفيها إلى الأراضي المحتلة.

٣,١٢ والغرض من عدد من التدابير التي يواصل الاتحاد الروسي تنفيذها في الأراضي المحتلة من أوكرانيا هو ضمان حتمية السيطرة على الإقليم عن طريق قطع أي روابط بين سكان الأراضي المحتلة مؤقتًا وأوكرانيا. وبالإضافة إلى الأساليب التي سبق ذكرها، يقوم الاتحاد الروسي أيضًا بإقناع سكان الأراضي المحتلة مؤقتًا في أوكرانيا بالتعاون (التعاون). فبدلاً من السماح للمؤسسات الأوكرانية بالاستمرار في العمل بدلاً من استبدال الحكم المحلي بهياكل إحتلال جديدة، لا يكتفي الاتحاد الروسي باستحداث رأس جديد للسلطة فحسب، بل لا يترك أي بديل للمسؤولين المحليين - فهم مجبرون إما على الاستقالة أو الموافقة على العمل في ظل النظام الجديد. كما يتم تطبيق السياسة نفسها من خلال استيلاء الشركات المملوكة للدولة الأوكرانية على منشآت تابعة للمؤسسات المملوكة للدولة الروسية، مثل استيلاء شركة روساتوم على محطة زابوريزهيا للطاقة النووية. وفي الوقت نفسه، تعتبر أوكرانيا العمل في السلطات والمؤسسات والشركات الروسية جريمة وتصفه بأنه تعاون بموجب المادة ١١١ من القانون الجنائي الأوكراني. ويستخدم الاتحاد الروسي هذه الممارسة بنشاط لتعزيز نفوذه وزيادة

القسم ٤

الرد على عدوان الاتحاد الروسي ومواجهته (الأعمال والممارسات غير المشروعة) على الصعيدين الوطني والدولي: دروس من أوكرانيا

بين السلطات التنفيذية المركزية الأخرى ويجري أحياناً إعادة إنشائها. وفي الوقت نفسه، من المهم الإشارة إلى التجربة الإيجابية والأثر الإيجابي في الحفاظ على العلاقات مع المواطنين في الأراضي المحتلة مؤقتاً لاستمرار أنشطة بعض السلطات ووكالات إنفاذ القانون في المنفى من الوحدات الإدارية - الإقليمية التي كانت (محتلة بالكامل) مثل شبه جزيرة القرم.

وخلال الحرب الجارية، اكتسبت الدولة خبرة هامة في مجال استعادة عمل السلطات وحقوق الضحايا في الأراضي المحررة، لكن الحكومة لم توافق بعد على استراتيجية استعادة سلطة الدولة وإعادة إدماج سكان الأراضي الأوكرانية المحررة من الاحتلال، التي تأخذ في الاعتبار تجربة الاحتلال المطول وضرورة استعادة الحياة في الأراضي المحررة. لا تزال تجربة إجلاء الهيئات الحكومية من الأراضي المحتلة مؤقتاً أو منطقة القتال غير مؤسسية إلى حد كبير، ولا يوجد يقين قانوني بشأن عواقب القبض على شخص ذي سلطة وما إلى ذلك. كما وضع مكتب المدعي العام استراتيجية لاستعادة عمل نظام العدالة الجنائية في الأراضي المحررة من الاحتلال المطول دون أن يوافق عليها. تولي الدولة اهتماماً كبيراً بحماية الأطفال من العواقب السلبية للاحتلال (حتى عام ٢٠٢٤، يوجد حوالي ١,٦ مليون طفل أوكراني في الأراضي المحتلة مؤقتاً)، ولكن لا توجد حتى الآن رؤية موحدة لإعادة دمج الأطفال والشباب الذين كانوا تحت الاحتلال واستعادة نظام التعليم بعد إنهاء الاحتلال.

إن مثل هذه الأمثلة على تأجيل قرارات الدولة بشأن الأراضي المحتلة مؤقتاً في أوكرانيا وسكانها، وكذلك الميل إلى تجاهل حماية حقوق المواطنين من الأراضي المحتلة مؤقتاً في التوصيات المتعلقة بالاندماج الأوروبي، تضعف قدرة أوكرانيا على مواجهة جهود الاتحاد الروسي لدمج السكان المدنيين في الأراضي المحتلة مؤقتاً في الواقع القانوني والمعلوماتي والاجتماعي والاقتصادي لدولة الاحتلال.

٤,٣. لا يزال يتعين على أوكرانيا، التي تتمتع بخبرة كبيرة وهامة في وضع تدابير إعادة الإدماج والحفاظ على الروابط مع سكان الأراضي المحتلة مؤقتاً، أن تعزز قدرة سياساتها وممارساتها في هذا المجال. فالممارسات

٤,١. تفرض عواقب الاحتلال المستمر تحديات كثيرة على أوكرانيا، سواء من حيث ضرورة التصدي لاستخدام الاتحاد الروسي المنهجي لانتهاكات حقوق الإنسان لإخضاع السكان، أو من حيث ضمان الحفاظ على علاقاتها مع سكانها في هذه الأراضي المحتلة. وتظهر النتائج التي توصل إليها التقرير الخاص في هذا الجزء الخبرة المهمة التي اكتسبتها أوكرانيا في تطوير سياسات إعادة الإدماج والحفاظ على العلاقات مع سكان الأراضي المحتلة مؤقتاً، واستعادة حقوق ضحايا الحرب وحمايتهم، وبنبغي دراسة هذه التجربة وقد تكون مفيدة للبلدان الشريكة التي تواجه تحديات وتهديدات أمنية من الاتحاد الروسي.

٤,٢. بعد بدء العدوان الروسي واحتلال شبه جزيرة القرم، أدخلت السلطات الأوكرانية تدريجياً تنظيمات تشريعية تتعلق بخصائص ضمان حقوق المواطنين من الأراضي المحتلة مؤقتاً والنظام القانوني في هذه الأراضي. وهكذا، في عام ٢٠١٤، تم اعتماد تشريع بشأن ضمان حقوق وحرية المواطنين والنظام القانوني في الأراضي المحتلة مؤقتاً في أوكرانيا، وكذلك بشأن ضمان حقوق وحرية النازحين داخلياً. وقد نص التشريع على التزام الدولة بالحفاظ على العلاقات مع المواطنين المقيمين في الأراضي المحتلة مؤقتاً في أوكرانيا واتخاذ التدابير اللازمة لحماية حقوقهم. ولم توافق الحكومة على استراتيجية إدماج النازحين داخلياً إلا في عام ٢٠١٧، وتم اعتماد أول استراتيجية لإزالة الاحتلال وإعادة إدماج الأراضي المحتلة مؤقتاً في جمهورية القرم ذات الحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول في مارس/أذار ٢٠٢١. في الوقت نفسه، لوحظت ممارسات تمييزية ضد سكان الأراضي المحتلة مؤقتاً منذ بداية الحرب، واتسمت تصرفات السلطات في كثير من الأحيان بعدم وجود سياسة منهجية ومتناسكة تلبى الضمانات المنصوص عليها في القانون.

وفي عام ٢٠١٦، أنشئت الهيئة التنفيذية المركزية ذات الصلة لضمان تطوير وتنفيذ سياسة الدولة بشأن الأراضي المحتلة مؤقتاً وحماية حقوق سكانها. وكان لذلك أثر إيجابي على تطوير سياسات إنهاء الاحتلال والحفاظ على العلاقات مع سكان الأراضي المحتلة مؤقتاً في أوكرانيا. ومع ذلك، واعتباراً من تاريخ هذا التقرير، تم إنهاء أنشطة الوزارة، وتم توزيع صلاحياتها جزئياً

وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان مكتب المدعي العام قد أبلغ عن أكثر من ١٧٠ ألف جريمة دولية وجريمة ضد أسس الأمن القومي خلال الغزو الشامل للاتحاد الروسي وحده (حجم الجرائم خلال الحرب بأكملها أكبر من ذلك بكثير، وهو ما يمثل تحدياً لأي دولة). في الوقت نفسه، فإن الدولة تتواصل مع موضوع العدالة بشكل رئيسي من خلال ضمان العدالة في الجرائم المتعلقة بالحرب، وأصبح نظام إنفاذ القانون مدخلاً رئيسياً لتوقعات الضحايا في تحقيق العدالة. وفي الوقت نفسه، تُظهر بعض الدراسات أن أكثر من ٨٠٪ من الناس لا يرغبون في المشاركة في العدالة بسبب البيروقراطية المفرطة وعدم كفاءة الإجراءات "الغيبائية" وطول هذه الإجراءات وما إلى ذلك. كما أن التجريم المفرط للتعاون من قبل الدولة لا يتناسب مع رؤية المجتمع للمسؤولية العادلة للتعاون مع المحتل. فآلاف الإجراءات الجنائية ذات الصلة تخلق عبئاً مفرطاً على نظام إنفاذ القانون وتؤجج مخاوف المواطنين من الأراضي المحتلة مؤقتاً من العواقب المحتملة لإعادة دمج الأراضي بعد تحريرها. ولذلك، وعلى الرغم من أن العدالة عنصر مهم للتغلب على عواقب الحرب، فإن ضمان العدالة لا يمكن ولا ينبغي أن يقتصر على أدوات العدالة وحدها. وينبغي إيلاء اهتمام إضافي من السلطات لمواضيع مثل التماسك الاجتماعي، وسياسات الذاكرة وتخيل الذكرى، وأدوات استعادة الثقة في السلطات، بما في ذلك في الأراضي المحررة (التطهير). ومن شأن هذه التدابير مجتمعة أن تساعد في الحد من التوترات الاجتماعية، مما يشكل عناصر مهمة في السياسة المتوخاة للتغلب على آثار الحرب واستعادة الحياة بعد إنهاء الاحتلال.

٤,٥. تشكل التدابير السياسية والقانونية التي اتخذتها السلطات الأوكرانية للتصدي لعدوان الاتحاد الروسي وانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتاً سوابق هامة لتسجيل وتقييم عواقب الاحتلال. وفي الوقت نفسه، فإن ردود فعل الآليات السياسية والآليات حقوق الإنسان الدولية على انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة مؤقتاً في أوكرانيا هي في معظمها تصريحات وتجاهل من قبل الاتحاد الروسي. منذ بداية احتلال الأراضي الأوكرانية في عام ٢٠١٤، اتخذت أوكرانيا موقفاً نشطاً في اتخاذ تدابير سياسية وقانونية على المستوى الدولي. في ٢٧ مارس/آذار ٢٠١٤، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أول قرار لدعم وحدة أراضي أوكرانيا (رداً على احتلال شبه جزيرة القرم)، وفي ٧ أبريل/نيسان ٢٠٢٢، قراراً بتعليق عضوية الاتحاد الروسي في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (رداً على الغزو الشامل للاتحاد الروسي). أثناء العدوان المسلح، تم اعتماد عشرات القرارات من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والبرلمان الأوروبي وغيرها من القرارات التي تدعم وحدة أراضي

المنهجية والواسعة النطاق لانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتاً في الأراضي المحتلة مؤقتاً في أوكرانيا لا تهدف إلى تحقيق مهمة الاتحاد الروسي المتمثلة ليس فقط في إخضاع السكان المدنيين فحسب، بل أيضاً في قطع أي روابط مع الدولة، بما في ذلك قطع الروابط المادية والقانونية والاجتماعية والتعليمية والإعلامية والدينية والاقتصادية. وتماشياً مع تحديات الاحتلال المطول، تحتاج أوكرانيا إلى مراجعة وتعزيز التعاون بين الوكالات بشأن إلقاء السكان من منطقة القتال؛ وإيجاد حلول للحفاظ على الاتصال المادي مع السكان في الأراضي المحتلة مؤقتاً، بما في ذلك من خلال تعزيز البعثات الدبلوماسية الأجنبية ذات الصلة؛ وضمان الحصول على معاشات تقاعدية مناسبة للمواطنين من الأراضي المحتلة مؤقتاً؛ الحصول على شهادات الميلاد والوفاة في الأراضي المحتلة مؤقتاً، وإجراءات تأكيد مكان الإقامة المسجل في الأراضي المحتلة مؤقتاً في أوكرانيا، وبالتالي تحديد هوية الشخص؛ والاعتراف بالنتائج التعليمية التي تم الحصول عليها في المؤسسات التعليمية في الأراضي المحتلة مؤقتاً؛ ومراعاة مصالح ضحايا عواقب العدوان الروسي بحلول عام ٢٠٢٢ عند وضع آليات التعويض؛ الوصول إلى البث التلفزيوني والإذاعي الرقمي الأوكراني لسكان الأراضي المحتلة مؤقتاً ومناطق خط المواجهة؛ اعتماد استراتيجية الحكومة لاستعادة سلطة الدولة وإعادة إدماج سكان الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتاً وخطتها، إلخ.

٤,٤. في الوقت الحاضر، تقتصر استجابة الدولة لسبل تحقيق العدالة إلى حد كبير على سبل تحقيق العدالة، وهو أمر مهم لضمان حتمية المعاقبة على الجرائم الدولية، ولكنه يشكل أيضاً بعض القيود على أدوات تحقيق العدالة وتحدياً لقدرة نظام العدالة. فمِنذ بداية العدوان الروسي في عام ٢٠١٤، كان الجزء الأكبر من العمل على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في الدولة من قبل منظمات حقوق الإنسان، والتي كانت في بعض الأحيان تتمتع بإمكانية الوصول إلى هذه المناطق وثقة أكبر من الشهود والضحايا. في الواقع، بدأ في عام ٢٠١٦ التطوير المنهجي لهيكلية النظام الوطني لإنفاذ القانون والادعاء العام للتحقيق في الجرائم الدولية (بدءاً من اعتماد الاستراتيجية ذات الصلة لمكتب المدعي العام في جمهورية القرم ذات الحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول إلى إنشاء إدارة الإشراف على الإجراءات الجنائية في الجرائم المرتكبة في سياق النزاع المسلح التابعة لمكتب المدعي العام). على مدى السنوات العشر الماضية، اكتسبت الدولة خبرة فريدة في توثيق الجرائم في غياب الوصول إلى مكان ارتكابها، والعمل مع الأدلة الرقمية، وتحسين مهارات العاملين في مجال العدالة الجنائية، والتفاعل مع مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وما إلى ذلك.

في الأراضي المحتلة مؤقتًا على جدول الأعمال الدولي. ولن يؤدي تطوير مثل هذا التعاون إلا إلى تعزيز قدرة الدولة على تحقيق العدالة لجميع ضحايا الحرب، والمساعدة في بناء الثقة في الحكومة والحفاظ على العلاقات مع سكان الأراضي المحتلة مؤقتًا في أوكرانيا.

٤,٦. إن ممارسات وأنماط انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها روسيا في الأراضي المحتلة مؤقتًا يتم النظر إليها وتقييمها في الغالب في السياق الإنساني وليس في السياق الأمني. وهذا يحد من القدرة على الرد على العدوان الروسي ومواجهته. إن استخدام انتهاكات حقوق الإنسان والاستفادة منها للاستيلاء على الأراضي وإخضاع السكان وشن حرب عدوانية يتطلب بحثًا متعمقًا، بما في ذلك تجربة الدول الأوروبية الأخرى. وتطرح الممارسات الإجرامية للاتحاد الروسي في التاريخ الحديث العديد من التحديات أمام إعادة التفكير في التدابير الأمنية والدفاعية للدول الديمقراطية. ويمكن تعميم ممارسة الاتحاد الروسي في استغلال انتهاكات حقوق الإنسان لأغراض الحرب، التي تم تحليلها في هذا التقرير، وتوسيع نطاقها من قبل الاتحاد الروسي للإعداد للأعمال العدائية أو احتلال أراضي دول أخرى (كما يتضح من تجربة احتلال روسيا للأراضي الأوكرانية في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٤). هناك بالفعل العديد من الحقائق عن التأثير الهجين للاتحاد الروسي على السكان المدنيين في الدول الأعضاء في حلف الناتو، مثل التأثير على الانتخابات الديمقراطية من خلال تكنولوجيا المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي، والتأثير على الدول الفردية من خلال جوازات السفر الجماعية والاستعمار من قبل المواطنين الروس، والتأثير على الجمعيات الدينية من قبل المواطنين الروس الذين يدعمون الحرب العدوانية، والتأثير الإعلامي من خلال وسائل الإعلام الدعائية الروسية، إلخ. تخلق مجموعة البيانات التي تم جمعها خلال العدوان الروسي على أوكرانيا مجالًا لدراسة استخدام انتهاكات حقوق الإنسان كأداة للاستيلاء على الأراضي وإخضاع السكان هناك. وبالتالي، تحليلها وتطوير حلول لمواجهة مثل هذه التهديدات. ولهذا الغرض، يمكن تطوير مركز للتميز (على غرار شبكة مراكز التميز، التي تعد محفزًا للتحويل وتعزيز قدرات حلف شمال الأطلسي) في أوكرانيا بالشراكة مع الدول المهتمة. ويمكن أن ينصب تركيز مثل هذا المركز على جمع البيانات وتحليلها (بما في ذلك من دول ثالثة) ووضع حلول لمواجهة استخدام انتهاكات حقوق الإنسان والأدوات الديمقراطية في الإعداد للحرب وشنها، واحتلال الأراضي ومدنيها، ليصبح مكملاً مهماً لدراسة التهديدات الهجينة من قبل الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يؤدي تطوير قدرات الذكاء الاصطناعي إلى تحسين وتعزيز كفاءة جمع وتحليل كمية كبيرة من البيانات.

أوكرانيا وتدين انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة مؤقتًا. وقد اعتمدت برلمانات ما لا يقل عن ٤٠ بلداً أجنبياً أكثر من ٢٠٠ قرار يدعم السلامة الإقليمية لأوكرانيا ويدين انتهاكات حقوق الإنسان أو حقوق الشعوب الأصلية نتيجة للاحتلال. كما اعتمد البرلمان الأوكراني مراراً وتكراراً خلال الحرب بيانات ذات صلة وخاطب المنظمات والبرلمانات الدولية لإدانة عدوان الاتحاد الروسي وعواقبه. ومن بين المبادرات المهمة التي اتخذتها أوكرانيا في هذا المجال إنشاء منصة القرم الدولية وقمة السلام العالمية في عام ٢٠٢١ ودعم عملها. هذه التدابير والقرارات مهمة لتعزيز سياسة "عدم الاعتراف" والعقوبات ضد الاتحاد الروسي ونشر المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان في الاحتلال. وفي الوقت نفسه، فإن الوثائق التي اعتمدت على مر السنين ذات طبيعة توصية، ولا تنفذها روسيا.

ومن المجالات المهمة في عمل أوكرانيا أيضاً التقدم بطلبات إلى جميع الآليات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان تقريباً. وصدرت الأحكام الأولى في وقت قصير نسبياً، وهو أمر لافت للنظر بالنسبة لممارسة هذه الآليات. على سبيل المثال، الأحكام الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضيتي أوكرانيا ضد روسيا (بشأن شبه جزيرة القرم) وأوكرانيا وهولندا ضد روسيا (بشأن الأراضي المعنية في شرق أوكرانيا). وتجدد هذه الأحكام وقت بداية احتلال روسيا للأراضي الأوكرانية، وتدحض أطروحة الدعاية الروسية حول "الإرادة الشعبية" و"الانضمام الطوعي" للأراضي، وتحدد وجود ممارسات إدارية من قبل الاتحاد الروسي تؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة مؤقتًا، فضلاً عن أساس مسؤولية روسيا الإضافية عن هذه الانتهاكات. بالإضافة إلى ذلك، بعد أن اعترفت أوكرانيا بالولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية وصادقت على نظام روما الأساسي، أصبحت الدولة عضواً كامل العضوية في المحكمة الجنائية الدولية وتسهيل التحقيق في الجرائم الدولية. وقد أصدرت المحكمة الجنائية الدولية بالفعل العديد من مذكرات الاعتقال، بما في ذلك بحق رئيس الاتحاد الروسي فلاديمير بوتين وكبار القادة العسكريين. وقد تأخر تنفيذ قرارات المحكمة الدولية إلى حد كبير بسبب تجاهل الاتحاد الروسي لالتزاماته الدولية منذ بداية العدوان. ومع ذلك، فهي سوابق مهمة، وينبغي أن يصبح تنفيذها أحد المتطلبات الرئيسية للاتحاد الروسي في حال عودته إلى العالم المتحضر ورفع نظام العقوبات.

ولدى تقييم إنجازات الدولة في هذا المجال، من المهم الإشارة إلى التجربة الفريدة لبناء التعاون مع المنظمات غير الحكومية في توثيق جرائم الاتحاد الروسي والتحقيق فيها، وتعزيز قضية انتهاكات حقوق الإنسان

التوصيات

المهتمة في حلف شمال الأطلسي في إنشاء المركز وتطويره

ضمان التنفيذ الكامل لاستراتيجية سياسة الدولة بشأن التهجير الداخلي للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٥ وخطة عملها التنفيذية، وكذلك وضع استراتيجية وخطة مقابلة للفترة المقبلة، من أجل دعم النازحين داخلياً الذين يضطرون للعودة إلى الأراضي المحتلة مؤقتاً في أوكرانيا بسبب صعوبات في التوظيف، ونقص المساكن، وما إلى ذلك

وضع واعتماد استراتيجية حكومية بشأن حصول الأطفال والشباب من الأراضي المحتلة مؤقتاً في أوكرانيا على التعليم، بما في ذلك تعزيز التحفيز وضمان حصولهم على الخدمات التعليمية في الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة الأوكرانية

إنشاء إمكانية الوصول إلى البث التلفزيوني التناظري والبث الإذاعي الأوكراني في المناطق القريبة من الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتاً، لضمان البحث عن طرق وقنوات حديثة بديلة للاتصال مع سكان الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتاً وتطويرها

تعزيز قدرة نظام العدالة الجنائية على ضمان تحقيق العدالة في أخطر الجرائم المرتكبة في سياق العدوان المسلح على أوكرانيا من خلال تحسين التشريعات والتدريب

وضع وتنفيذ نموذج لاستعادة العدالة الجنائية في الأراضي الأوكرانية المحتلة من أوكرانيا، بالاعتماد على خبرة المدعين العامين وهيئات التحقيق قبل المحاكمة في مناطق أوكرانيا المحتلة منذ عام ٢٠١٤

ضمان التحقيق في الممارسات الإدارية التي تؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الدولية في الأراضي المحتلة مؤقتاً في أوكرانيا، بما في ذلك تحديد هوية المتورطين في الشروع فيها وتنفيذها ومقاضاتهم

تحديد وتنفيذ أدوات أخرى، إلى جانب العدالة، لتحقيق العدالة، مثل سياسات تخليد الذكرى وتخليد الذكرى، ودعم الضحايا، واستعادة الثقة في السلطات العامة، وما إلى ذلك

تعزيز البحث العلمي والأكاديمي في سياسات وإجراءات الاتحاد الروسي التي سبقت الاحتلال المؤقت لبعض مناطق أوكرانيا

واستناداً إلى النتائج التي توصل إليها التقرير الخاص، تمت صياغة توصيات رئيسية للسلطات الأوكرانية والشركاء الدوليين للمساعدة في تحسين التصدي المنهجي والاستجابة لاستخدام الاتحاد الروسي لأدوات الاحتلال المختلفة، بما في ذلك من خلال استغلال انتهاكات حقوق الإنسان

أوكرانيا:

إدخال موافق النواب في جميع الوزارات الحكومية بشأن الأراضي المحتلة مؤقتاً، وحماية حقوق المشردين داخليا والسكان الذين يعيشون في الأراضي المحتلة مؤقتاً في أوكرانيا، ووضع السياسات المتعلقة بضحايا عواقب العدوان المسلح الروسي

القيام بشكل منهجي بجمع المعلومات وتحليل السياسات والممارسات التي يستخدمها الاتحاد الروسي في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتاً في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتاً، وضمان استخدام هذا التحليل في تشكيل وتعديل سياسة الدولة تجاه الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتاً، ولا سيما من خلال إنشاء وتشغيل مركز تحليلي تابع للهيئة التنفيذية المركزية ذات الصلة داخل الحكومة

وضع وتنفيذ تدابير للتصدي لسياسات الاتحاد الروسي في مجال الاندماج القانوني والاقتصادي والثقافي والإعلامي للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة مؤقتاً في أوكرانيا، وكذلك الممارسات والقرارات التي من شأنها أن تيسر الحفاظ على الروابط القانونية مع سكان الأراضي المحتلة مؤقتاً في أوكرانيا (مثل الاعتراف بالوقائع ذات الأهمية القانونية وتسهيل الحصول على وثائق جوازات السفر، والقضاء على الممارسات التمييزية القائمة في الحصول على الحقوق والخدمات، وما إلى ذلك)، ولا سيما من خلال الموافقة على استراتيجية وخطة لاستعادة سلطة الدولة وإعادة دمج الأراضي الأوكرانية المحتلة

إنشاء وضمان تشغيل مركز الامتياز لبحث وتطوير حلول لمواجهة استخدام انتهاكات حقوق المدنيين وقواعد الحرب كأداة للإعداد للحرب وشنها وغزو الأراضي (جمع البيانات، بما في ذلك من دول ثالثة، وتحليلها، وتطوير حلول أمنية تستند إلى معايير حلف شمال الأطلسي ونشرها وإعداد برامج تدريبية، وتعزيز المتخصصين في هذا المجال، وما إلى ذلك)، مع إشراك الدول الأعضاء

إلى الشركاء الدوليين

الرصد المنهجي لإساءة استخدام الاتحاد الروسي للأدوات الديمقراطية (عمل المراكز الثقافية، وإجراء الانتخابات والاستفتاءات، وإصدار جوازات السفر للمواطنين الروس)، وكذلك الروايات الروسية في الثقافة والإعلام والتعليم في الخارج ومواجهتها

تعزيز دراسة استخدام الاتحاد الروسي لممارسات وأنماط الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، والعنف ضد المدنيين، واستخدام المؤسسات الديمقراطية كأدوات حرب ضد دول ثالثة (جورجيا ومولدوفا وجمهورية (إيشكيريا وغيرها

دعم إنشاء وتطوير الدراسات والبحوث الأكاديمية الأوكرانية وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في التغلب على عواقب الحرب ودعم الأشخاص المتضررين من الحرب وإعادة إدماجهم

تعزيز فاعلية الصكوك الدولية البرلمانية والسياسية والقانونية الدولية للتصدي بفعالية لاستخدام الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كأداة للاستيلاء على الأراضي، بما في ذلك ضمان حتمية المعاقبة على هذه الانتهاكات والجرائم

الاستمرار في دعم وحدة أراضي أوكرانيا من خلال الاعتراف بأن جميع الأراضي التي يحتلها الاتحاد الروسي أوكرانية، وبأن نتائج إدماجها غير القانوني في الاتحاد الروسي باطلة ولاغية (عدم الاعتراف بالجنسية المفروضة من الاتحاد الروسي، وعدم خضوع أي "سلطات"، منتخبة أو معينة، في هذه الأراضي، إلخ؛

تعزيز الدعم العسكري للحكومة لحماية الأراضي التي تسيطر عليها أوكرانيا والتصدي لاحتمال الاستيلاء على أراض أخرى والانتهاكات الجسيمة لحقوق المدنيين الواقعين تحت الاحتلال

دعم إنشاء مركز للتمييز في أوكرانيا (على غرار شبكة مراكز التمييز التي تدعم تحول الناتو) للبحث وتطوير حلول لمواجهة استخدام انتهاكات حقوق المدنيين وقواعد الحرب كأداة للتحصير للاحتلال ثم احتلال الأراضي

ما هي الأدوات التي يستخدمها الاتحاد الروسي لاحتلال وإخضاع سكان الأراضي المحتلة مؤقتًا في أوكرانيا؟

ملاحظات

ما هي الأدوات التي يستخدمها الاتحاد الروسي لاحتلال وإخضاع سكان الأراضي المحتلة مؤقتًا في أوكرانيا؟

ملاحظات



Омбудсман України
Ombudsman of Ukraine